الأمم المتحدة

A/C.5/71/SR.30

الجمعية العامة

الدورة الحادية والسبعون

Distr.: General
6 June 2017
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة الثلاثين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء ٣ أيار/مايو، الساعة ١٠:٠٠

الرئيس: السيد كنغ ..... (سانت فنسنت وجزر غرينادين)
رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد رويس ماسيو

المحتويات

البند ١٣٦ من جدول الأعمال: تحسين الحالة المالية للأمم المتحدة (*تابع*)

البند ١٤٩ من جدول الأعمال: الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام (*تابع*)

ميزانية مركز الخدمات الإقليمي في عنتيبي، أوغندا، للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨

البند ١٥٦ من جدول الأعمال: تمويل بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي

البند ١٥٧ من جدول الأعمال: تمويل بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو

البند ١٦٣ من جدول الأعمال: تمويل العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى Chief of the Documents Control Unit (srcorrections@un.org). والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

17-07125 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتتحت الجلسة الساعة ١٠:٠٥.

البند ١٣٦ من جدول الأعمال: تحسين الحالة المالية للأمم المتحدة *(تابع)*

١ - **السيد تاكاسو** (وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية): أدلى ببيانه* مستعيناً بعرض بالشرائح الرقمية فقال إنه سيركز على أربعة مؤشرات مالية رئيسية، هي: الأنصبة المقررة، والأنصبة المقررة غير المسدَّدة، والموارد النقدية المتاحة، والمبالغ غير المسدَّدة المستحقة للدول الأعضاء فيما يتعلق بثلاث من فئات الميزانية، هي: الميزانية العادية، وحفظ السلام، والمحكمتان الدوليتان. واعتبر أن هذه المؤشرات المالية سليمة وإيجابية على العموم، رغم أن بعض الأوجه منها تحتاج إلى الرصد عن كثب في عام ٢٠١٧.

٢ - وقال إن الأنصبة المقررة غير المسددة كانت في نهاية عام ٢٠١٦ أقل مما كانت عليه في نهاية السنة السابقة في جميع المجالات باستثناء حفظ السلام. أما الزيادة في الأنصبة المقررة غير المسددة لحفظ السلام في عام ٢٠١٦ فترتبط مباشرة بزيادة الأنصبة المقررة لحفظ السلام في تلك السنة، إذ لم يتسن إصدار نصف الأنصبة المقررة لحفظ السلام للسنة المالية ٢٠١٥/٢٠١٦ إلا بعد اعتماد جدول الأنصبة الجديد للفترة من ٢٠١٦ إلى ٢٠١٨ في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. وكانت الأرصدة النقدية في نهاية عام ٢٠١٦ إيجابية بالنسبة لعمليات حفظ السلام والمحكمتين، ولكن الميزانية العادية ظلت تظهر نمطا من الانكماش في الربع الأخير من السنة.

٣ - وأضاف أنه في نهاية نيسان/أبريل ٢٠١٧، كانت الأنصبة المقررة غير المسددة أقل مما كانت عليه في السنة السابقة في جميع الفئات. وقال إن الأرصدة النقدية إيجابية بالنسبة لجميع المجالات، ولكن من المتوقع أن تعود نقدية الميزانية العادية إلى الانكماش مرة أخرى بدنو نهاية العام.

٤ - وفيما يتعلق بتكاليف القوات والمعدات المملوكة للوحدات، قال إن مستوى المبالغ غير المسددة المستحقة للدول الأعضاء كانت أقل في نهاية عام ٢٠١٦ مقارنة بالسنة السابقة. وستواصل الأمانة العامة بذل كل ما في وسعها للإسراع بتسديد المبالغ غير المسدَّدة المستحقة للدول الأعضاء في عام ٢٠١٧.

٥ - وفيما يتعلق بالميزانية العادية، قال إنه تم إصدار أنصبة مقررة في عام ٢٠١٧ قدرها ٢ ٥٧٨ بليون دولار، أي بزيادة قدرها ٢٩ مليون دولار مقارنة بعام ٢٠١٦، وتم تسديد مبالغ قدرها ١,٦ بليون دولار حتى ٣٠ نيسان/أبريل. وبلغت الأنصبة المقررة غير المسددة حتى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٦ ما قدره ١,٤ بليون دولار، أي أقل بـ ٨ ملايين دولار عما كان عليه الأمر في السنة السابقة. وبحلول نهاية عام ٢٠١٦، كانت ١٤٥ دولة عضوا قد سددت كامل أنصبتها المقررة في الميزانية العادية، وهو ما يزيد بثلاث دول عن العدد المسجل في عام ٢٠١٥. وحثَّ المتكلم الدول الأعضاء المتبقية على سداد أنصبتها المقررة بالكامل في أقرب وقت ممكن. وقال إن الاشتراكات غير المسددة انخفضت كثيرا في الربع الأخير من عام ٢٠١٦. وظلت منحصرة في عدد قليل من الدول الأعضاء، وستحدِّد الإجراءاتُ التي ستتخذها هذه الدول في الأشهر المقبلة بدرجة كبيرة الصورةَ المالية النهائية لعام ٢٠١٧. وأقر بأن تباين السنوات المالية للدول الأعضاء وتوقيت العمليات التشريعية الوطنية ذات الصلة قد تؤثر على السداد الفوري من بعض الدول الأعضاء. وبحلول ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٧، كانت ٩٢ دولة عضوا قد سددت كامل أنصبتها المقررة في الميزانية العادية، ويمثل ذلك زيادة قدرها ١٣ دولة مقارنة بالعدد المسجل حتى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٦.

٦ - وأضاف قائلا إن الموارد النقدية المتاحة للميزانية العادية في إطار الصندوق العام تشمل صندوق رأس المال المتداول والحساب الخاص. وتمت تغطية عجز النقدية في الميزانية العادية في الأشهر الأخيرة من عام ٢٠١٦ من الاحتياطيات وعن طريق الاقتراض من الحسابات الأخرى. وكان الوضع النهائي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ يعكس عجزا نقديا قدره ١٢٣ مليون دولار في إطار الميزانية العادية، وتمت تغطية هذا العجز من صندوق رأس المال المتداول. وزادت نقدية الميزانية العادية لتصل إلى ٦٣٢ مليون دولار نتيجة للمساهمات المقدمة من الدول الأعضاء في الأشهر الأولى من عام ٢٠١٧، ولكنها ستظل تواجه ضغوطا بالنظر إلى الانخفاض الحالي في مستوى الاحتياطيات الناجم عن مقررات الجمعية العامة بشأن استخدام الحساب الخاص، الذي قدره ٢٠٠ مليون دولار، بينما المستوى المأذون به لصندوق رأس المال المتداول هو ١٥٠ مليون دولار، وعن الإجراءات التي اتخذتها

* عُمم لاحقا باعتباره الوثيقة A/71/440/Add.1.

الجمعية العامة لتمويل قدر كبير من الأنشطة من خلال سلطة الالتزام، دون تحديد أنصبة مقررة، خلال فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧. وسيتوقف الوضع النقدي النهائي لعام ٢٠١٧ إلى حد بعيد على المبالغ التي ستسددها الدول الأعضاء في الأشهر المقبلة.

٧ - وأشار المتكلم إلى أن الفترة المالية لعمليات حفظ السلام تختلف عن فترة الميزانية العادية، وتمتد من ١ تموز/يوليه إلى ٣٠ حزيران/يونيه، بدلا من السنة التقويمية. وعلاوة على ذلك، فإن الأنصبة المقرَّرة تُحدد لكل عملية على حدة، إذ لا يمكن إصدارها إلا خلال فترة الولاية التي يوافق عليها مجلس الأمن لكل بعثة، فإنها تحدد لفترات مختلفة على مدار السنة. وتتسبب كل هذه العوامل في تعقيد عملية المقارنة بين ميزانيات عمليات حفظ السلام والميزانيات الأخرى.

٨ - وأوضح أن الأنصبة المقررة غير المسددة لعمليات حفظ السلام بلغت ما مجموعه ١,٨ بليون دولار في نهاية عام ٢٠١٦، مما يعكس زيادة قدرها ٨٢٦ مليون دولار مقارنة بالمبلغ غير المسدد حتى نهاية عام ٢٠١٥ وقدره ٩٧٦ مليون دولار. وإلى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٧، كانت أنصبة مقررة جديدة قد صدرت وقدرها ١,٢ بليون دولار وانخفض مستوى الأنصبة المقررة غير المسددة إلى أقل من ١,٧ بليون دولار. ويشمل هذا المبلغ أنصبة مقررة قدرها ٣٩٦ مليون دولار حُددت في الأسبوع السابق عقب تمديد ولاية كل من بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي.

٩ - وأضاف أنه، في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٧، كانت الأنصبة المقررة غير المسددة لا تزال محصورة بين عدد قليل من الدول الأعضاء، نتيجة لاختلاف السنوات المالية للدول الأعضاء وتوقيت العمليات التشريعية الوطنية ذات الصلة. وكان ذلك يشكل تحديا خاصا بالنسبة لعمليات حفظ السلام، نظرا إلى أن رسائل الإشعار بالأنصبة المقررة قد صدرت طوال السنة لمختلف البعثات كلما جدد مجلس الأمن ولاية كل منها. وحتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، سددت ٢٤ دولة عضوا جميع أنصبتها المقررة لحفظ السلام بالكامل؛ وسدد ما مجموعه ٤٨ دولة كامل أنصبتها بحلول ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٧.

١٠ - وأردف قائلا إنه بالرغم من أن مجموع المبالغ النقدية المتاحة لحفظ السلام، بما في ذلك المبالغ الاحتياطية، بلغ في نهاية عام ٢٠١٦ ما مقداره ٢,٨ بليون دولار، فقد قُسِّم هذا المبلغ وفقا لقرار الجمعية العامة أن يُجعل لكل عملية من عمليات حفظ السلام حساب منفصل. فقد شدَّدت الجمعية العامة على ضرورة عدم تمويل أي بعثة لحفظ السلام بالاقتراض من بعثات أخرى من بعثات حفظ السلام العاملة. ويقتصر استخدام الصندوق الاحتياطي لعمليات حفظ السلام على العمليات الجديدة وحالات توسيع نطاق العمليات القائمة. وفي نهاية عام ٢٠١٦، كانت المبالغ النقدية لحفظ السلام تتألف من مبلغ يناهز ٢,٥ بليون دولار في حسابات البعثات العاملة، ومبلغ ٢١٧ مليون دولار في حسابات البعثات المنتهية، ومبلغ ١٣٨ مليون دولار في الصندوق الاحتياطي لعمليات حفظ السلام.

١١ - وبخصوص المدفوعات المستحقة للدول الأعضاء، قال المتكلم إن مجموع المبالغ المستحقة انخفض إلى ٨٠٨ ملايين دولار في نهاية عام ٢٠١٦ من ٨٢٤ مليون دولار في بداية العام نفسه. وستواصل الأمانة العامة التعجيل بسداد الدفعات وتخفيض المبلغ المستحق عن القوات ووحدات الشرطة المشكَّلة والمعدات المملوكة للوحدات. ففي ٣١ آذار/مارس ٢٠١٧، كان مبلغ ٧٧٧ مليون دولار المستحق يتألف من ٢٢٥ مليون دولار عن القوات ووحدات الشرطة المشكَّلة، و ٤٦٦ مليون دولار للمطالبات المتعلقة بالمعدات المملوكة للوحدات في البعثات العاملة، و ٨٦ مليون دولار للمطالبات المتعلقة بالمعدات المملوكة للوحدات في البعثات المنتهية. وسيستمر الدفع في المواعد، ومن المتوقع أن ينخفض المبلغ الإجمالي المستحق إلى ٨٠٤ ملايين دولار بحلول نهاية عام ٢٠١٧.

١٢ - وقال إن الأمين العام ملتزم بالوفاء بالالتزامات تجاه الدول الأعضاء المساهمة بقوات ومعدات حالما تتيح ذلك حالة النقدية. وتواصل الأمانة العامة رصد حالة التدفقات النقدية لعمليات حفظ السلام بهدف سداد أقصى قدر ممكن من المدفوعات، غير أنها تعوِّل في ذلك على وفاء الدول الأعضاء بالتزاماتها المالية، وعلى الإسراع بإبرام مذكرات التفاهم مع البلدان المساهمة بقوات.

١٣ - وأكد المتكلم أن الوضع المالي للمحكمتين الدوليتين ظل سليما في نهاية عام ٢٠١٦. فقد انخفض المبلغ غير المسدَّد في نهاية عام ٢٠١٦ إلى ٤٠ مليون دولار بعد أن كان ٦٥ مليون دولار في السنة السابقة. وبحلول نهاية عام ٢٠١٦، كانت ١١٦ من الدول الأعضاء قد سدَّدت كامل أنصبتها المقررة للمحكمتين الدوليتين، بزيادة ٩ دول مقارنة بالسنة السابقة؛ وحث الدول الأعضاء الأخرى

على أن تحذو حذو هذه الدول. وفي ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٧، بلغت الأنصبة المقررة غير المسددة ٩١ مليون دولار، وسددت ٦٤ دولة من الدول الأعضاء كامل أنصبتها المقررة لكلتا المحكمتين وللآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، أي بزيادة ١٢ دولة مقارنة بالسنة السابقة. وكان الوضع الشهري للأرصدة النقدية للمحكمتين إيجابيا في أعوام ٢٠١٥ و ٢٠١٦ و ٢٠١٧. ومنذ ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٧، سددت اثنتان من الدول الأعضاء مبلغا قدره ٦,٩ ملايين دولار. ومرة أخرى، ستتوقف الحصيلة النهائية لعام ٢٠١٧ على مدى استمرار الدول الأعضاء في الوفاء بالتزاماتها المالية تجاه المحكمتين.

١٤ - وفي الختام، أشاد المتكلم بالدول الأعضاء التي سدَّدت جميع أنصبتها المقررة كاملة. وقال إن الوضع المالي سليم بوجه عام، مع زيادة في عدد الدول الأعضاء التي أوفت بالتزاماتها كاملة في كل فئة، وانخفاض مستوى الأنصبة المقررة غير المسددة في جميع الفئات عما كانت عليه في السنة السابقة. ومع ذلك، لا تزال الأنصبة المقررة غير المسددة للميزانية العادية شديدة التركيز، وسيتوقف الوضع النهائي للميزانية العادية لعام ٢٠١٧ على الإجراءات التي تتخذها بقية الدول الأعضاء. وفي السنوات الأخيرة، ظل الربع الأخير من السنة فترةً صعبة بالنسبة لنقدية الميزانية العادية. ودعت الضرورة إلى سحب مبالغ كبيرة من الاحتياطيات النقدية في الميزانية العادية، سواء من صندوق رأس المال المتداول أو من الحساب الخاص، خلال الأشهر الأخيرة من عام ٢٠١٦. وتبين أن هذه الاحتياطيات غير كافية، وكان من الضروري الاقتراض من حسابات أخرى. وقد حان الوقت لاستعراض مستوى الاحتياطيات في ضوء تلك التجربة.

١٥ - وقال إنه لئن كان الوضع النقدي للأمم المتحدة في مجمله مستقرا وإيجابيا في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٧ بالنسبة لجميع الفئات، فإن نقدية الميزانية العادية من المتوقع أن تنكمش مرة أخرى مع اقتراب نهاية السنة. وستواصل الأمانة العامة رصد التدفقات النقدية عن كثب، والحرص على صرامة الإدارة المالية. ويدفع عدد متزايد من الدول الأعضاء اشتراكاتها في عمليات حفظ السلام في مواعيدها، وتبذل الأمانة العامة كل ما في وسعها للإسراع بتسديد المستحقات غير المسددة عن القوات ووحدات الشرطة المشكلة والمطالبات المتعلقة بالمعدات المملوكة للوحدات. وكما جرت العادة، تتوقف الصحة المالية للمنظمة على مدى وفاء الدول الأعضاء بالتزاماتها المالية بالكامل في الوقت المحدد.

١٦ - **السيد سانشيز أسكوي** (كوبا): طلب إلى الأمانة أن تدرج في هذه العروض في المستقبل معلومات بشأن صندوق رأس المال المتداول والحساب الخاص لما لا يقل عن ثلاث ميزانيات سابقة، تتيح مقارنة أفضل لضيق وضع الميزانية العادية في الربع الأخير. فهذه المقارنة ستتيح تفادي اتهامات بعض الوفود التي تقول إن الأموال في حساب الصندوق عاطلة غير مستخدمة. فإنه يستعان بالصندوق والحساب لتسوية الحالة النقدية في المنظمة، التي تعتمد بدرجة كبيرة على مساهمات دولة عضو واحدة في الميزانية ولم تدفع هذه الدولة مساهماتها حتى نهاية العام بسبب عمليتها السياسية الداخلية. وطلب توضيحا بشأن الأسباب الداعية إلى سحب الأموال من الحساب الخاص والقرارات التي يستند إليها. وقال إن وفده يعترض على استخدام الاحتياطيات النقدية للميزانية العادية، لا سيما الحساب الخاص، لتمويل عملية إعادة تقدير التكاليف والتعويض عن العجز في المخطط العام لتجديد مباني المقر، التي تتجاوز اختصاص الصندوق والحساب.

١٧ - **السيد تاكاسو** (وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية): قال إن صندوق رأس المال المتداول والحساب الخاص ضروريان لتخفيف حالة التدفق النقدي للميزانية العادية. ونتيجة للزيادات في الميزانية العادية، قررت الجمعية العامة في عام ٢٠٠٦ رفع مستوى الصندوق من ١٠٠ مليون دولار إلى ١٥٠ مليون دولار، بيد أن الميزانية استمرت في الزيادة منذ ذلك الوقت. وأوضح أن الجمعية العامة قررت في وقت لاحق استخدام الحساب الخاص للمساعدة في تمويل الميزانية العادية للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ والعجز النهائي المرتبط بالمخطط العام لتجديد مباني المقر. ونتيجة لذلك، خفض مستوى الحساب إلى حوالي ٢٠٠ مليون دولار، وناشدت الأمانة العامة الدول الأعضاء ألا يُستنفد الحساب. واختتم بقوله إن اللجنة قد ترغب في استعراض مستوى الصندوق والحساب، إذ إن مجموع الاحتياطيات النقدية للميزانية العادية، البالغة ٣٥٠ مليون دولار، تكفي لتمويل النفقات النقدية للأمانة العامة لمدة ستة أسابيع فقط.

البند ١٤٩ من جدول الأعمال: الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام *(تابع)* (A/71/835 و A/71/836/Add.9)

ميزانية مركز الخدمات الإقليمي في عنتيبي، أوغندا، للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨

١٨ - **السيدة بارتسيوتاس** (المراقبة المالية): قدمت تقرير الأمين العام عن ميزانية مركز الخدمات الإقليمي في عنتيبي، أوغندا، للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨ (A/71/835)، وقالت إن المركز منذ إنشائه في عام ٢٠١٠ بوصفه ركيزة للاستراتيجية العالمية للدعم الميداني، وهو يؤدي دوراً أساسياً في جهود الأمانة العامة الرامية إلى خفض تكاليف البعثات الميدانية وتحسين فعالية العمليات. وأشارت إلى أن تنفيذ نظام أوموجا مكن المركز من توفير خدمات إدارية يمكن تقاسمها وتبادلها وغير مرتبطة بالمواقع في مجالات الموارد البشرية والمالية والنقل ومراقبة التحركات لصالح أكثر من ثلثي الأفراد المنتشرين في عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة. وأوضحت المتحدثة أنه منذ بدء العمل بالمجموعة ٥ لنظام أوموجا، التي أتاحت تجهيز كشوف المرتبات آلياً، بدأ المركز يقدم خدمات كشوف المرتبات إلى بعثات في أفريقيا لم يكن يدعمها من قبل، في انتظار اتخاذ الجمعية العامة قراراً بشأن نموذج تقديم الخدمات على الصعيد العالمي. وخلال الفترة ٢٠١٧/٢٠١٨، يتوقع من المركز أن يقدم الدعم في إغلاق عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا.

١٩ - واسترسلت قائلة إن الميزانية المقترحة للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨ تبلغ ٣٧,٣ مليون دولار، أي أقل بنسبة ٥,٠ في المائة من ميزانية الفترة ٢٠١٦/٢٠١٧. وقالت إن الأمين العام يقترح إضافة بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية إلى حافظة عملاء المركز، اعتباراً من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧. وبالنظر إلى ضم هذه البعثة وتوسيع قاعدة عملاء المركز وتقديم خدمات كشوف المرتبات مؤقتاً لجميع البعثات في أفريقيا، يقترح الأمين العام إنشاء ١٨ وظيفة في المركز.

٢٠ - **السيد رويس ماسيو** (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): قال في معرض تقديمه لتقرير اللجنة الاستشارية ذي الصلة (A/71/836/Add.9) إن توصيات اللجنة الاستشارية ستسفر عن تخفيض قدره ٢٠٠ ٧٧١ ٣ دولار في الميزانية المقترحة لمركز الخدمات الإقليمي. وفيما يتعلق باقتراح الأمين العام إدراج بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية في قائمة عملاء المركز، قال إن اللجنة الاستشارية تشير إلى أن الأمين العام من المقرر أن يقدم إلى الجمعية العامة خلال الجزء الرئيسي من دورتها الثانية والسبعين تقريراً عن نموذج تقديم الخدمات على الصعيد العالمي. وفي حين أن اللجنة الاستشارية لا تعترض على تقديم خدمات كشوف المرتبات لخمس بعثات إضافية كترتيب مؤقت لدعم تنفيذ نظام أوموجا، يجب أن توافق الجمعية العامة على التغييرات المدخلة على نموذج تقديم الخدمات، وفقاً للقرار ٢٤٨/٧٠ ألف.

٢١ - وأوضح أن اللجنة الاستشارية لا تعترض على اقتراح الأمين العام إعادة هيكلة أنواع الخدمات المتعددة التي يقدمها المركز على أساس فئات الموظفين الدوليين والموظفين الوطنيين والأفراد النظاميين، وأن اللجنة على ثقة من أن إعادة الهيكلة من شأنها أن تزيد من الكفاءة. وينبغي للأمين العام أن يعمل على صقل نموذج التمويل المرن ليشمل مركز المراقبة المتكامل للنقل والتحركات وقسم الخدمات الإقليمية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ولما كانت الجمعية العامة قد قررت أن تكون للمركز الاستقلالية التشغيلية والإدارية وأن يكون مسؤولا بصورة مباشرة أمام إدارة الدعم الميداني، توصي اللجنة الاستشارية بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن ينقح ترتيبات الإدارة المقترحة ويقدم معلومات مستكملة بشأن هذه المسألة في تقريره المقبل عن المركز.

٢٢ - واستطرد المتكلم قائلاً إن اللجنة الاستشارية توصي بألا تُنشأ في المركز الوظائف الثماني المقترحة من فئة الخدمة العامة الوطنية، وفقاً لما أوصت به اللجنة نفسها في تقريرها عن أداء الميزانية للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦ والميزانية المقترحة لبعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨ (A/71/836/Add.1)، من أن الوظائف ينبغي أن تدرج في ميزانية البعثة. وقال إن اللجنة لا تعترض على نقل وظيفتين متصلتين بكشوف المرتبات من البعثة إلى المركز. وهي تقدم توصيات تتعلق بالموارد المتعلقة بالوظائف والتكاليف التشغيلية.

٢٣ - **السيدة بيريرا سوطومايور** (إكوادور): تكلمت باسم مجموعة الـ٧٧ والصين، فقالت إن المركز قد أُنشئ في أعقاب اتخاذ الجمعية العامة القرار ٢٦٩/٦٤ لتوفير الخدمات المشتركة للبعثات في المنطقة في إطار استراتيجية الدعم الميداني على الصعيد العالمي. وأشارت إلى أن الأمين العام بين في تقريره المرحلي السنوي الثالث عن تنفيذ الاستراتيجية (A/67/633) أن جوهر الاستراتيجية هو الاستفادة من أوجه التآزر ووفورات الحجم الممكنة من أجل تحسين الدعم المقدم من حيث نوعيته وتوقيته والحد من حالات الإهدار والازدواجية والتأزم في خدمات الدعم اللوجستية والإدارية والمالية، أو القضاء عليها. وأوضحت أن المجموعة ترحب بالدعم الذي يقدمه المركز لسبع عمليات لحفظ السلام وست بعثات سياسية خاصة

ومكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي؛ وبإضافة بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية وبعثات أخرى في المنطقة إلى حافظة البعثات التي يدعمها المركز؛ وبإعادة الهيكلة المقترحة لأنواع خدمات المركز المتعددة للاستفادة من نظام أوموجا. وستلتمس المجموعة مزيداً من المعلومات بشأن مزايا إعادة الهيكلة في دعم بعثات حفظ السلام في المنطقة والهيكل الوظيفي المقترح، وهو الأمر الذي ينطوي على إعادة ندب الوظائف.

٢٤ - واستطردت قائلة إن أكثر من ٦٠ في المائة من بعثات حفظ السلام توجد في أفريقيا، وينبغي دعمها من مركز يوجد في نفس المنطقة الزمنية. وبالنظر إلى عدد الموظفين المدنيين في تلك البعثات، ينبغي إجراء التدريب أيضاً في نفس المنطقة. والمجموعة ترحب باستضافة المركز الإقليمي للتدريب والمؤتمرات للمناسبات لصالح كل من البعثات الميدانية للأمم المتحدة في المنطقة وموظفي المقر وكيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة. وينبغي أن يتولى مركز الخدمات الإقليمي إدارة المركز الإقليمي للتدريب والمؤتمرات. وينبغي للأمانة العامة أن تستفيد من التكلفة المنخفضة لاستضافة مركز لدعم البعثات في أفريقيا. ولما كان التشغيل السلس لمركز الخدمات الإقليمي يتوقف على هيكله الإداري، فإن المجموعة تلتمس مزيداً من المعلومات عن الأدوار المنوطة بمجلس العملاء واللجنة التوجيهية. واختتمت المتكلمة بالقول إن المجموعة ستسعى إلى كفالة الكفاءة والمساءلة في عنصر الدعم لجميع بعثات حفظ السلام، وبخاصة من جانب المهام الإدارية.

٢٥ - **السيدة نالوانغا** (أوغندا): قالت إن استراتيجية تقديم الدعم الميداني على الصعيد العالمي تستند إلى جملة مبادئ، تتمثل في أن الأمانة العامة سوف تقدم التوجيه الاستراتيجي، وتمارس الرقابة واتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسة العامة، ولكنها ستنأى عن الدخول في تفاصيل تقديم الخدمات الخاصة بالعمليات والمعاملات؛ وأن مركز الخدمات العالمي ومراكز الخدمات الإقليمية ستناط بها معظم المهام الخاصة بالعمليات والمعاملات؛ وأن يجري تقليص عنصر دعم العمليات الميدانية، بحيث لا يبقى من ذلك داخل البعثات إلا ما كان مكان تنفيذه أمرا حاسما. واعتبرت المتكلمة أن هذه المبادئ لها أهمية خاصة في وقت تطلب فيه الدول الأعضاء، بسبب أوضاعها المالية، إلى الأمانة العامة أن تنجز أكثر بموارد أقل. وقالت إن وفد بلدها سيلتمس مزيداً من المعلومات بشأن الهياكل الإدارية المقترحة في مركز الخدمات الإقليمي. وأضافت قائلة إن وفدها يؤيد مقترحات الأمين العام بشأن تحويل الوظائف في المركز إلى وظائف وطنية.

٢٦ - واسترسلت قائلة إن مبادئ نموذج تقديم الخدمات على الصعيد العالمي مماثلة لمبادئ استراتيجية تقديم الدعم الميداني على الصعيد العالمي، وإن وفدها يتطلع إلى إعداد تحليل للتكاليف والعوائد بشأن مواقع مراكز الخدمات. وينبغي للجمعية العامة أن تأخذ بعين الاعتبار تكلفة المعيشة المنخفضة والبيئة المواتية في أوغندا لاصطحاب الأسرة، الأمر الذي سيسهم في تيسير عمل موظفي حفظ السلام. واختتمت بالإعراب عن ترحيب وفدها بالتعاون بين الأمانة العامة وحكومة أوغندا، وعن التزامه بتقديم الدعم إلى برامج الأمم المتحدة في المنطقة.

البند ١٥٦ من جدول الأعمال: تمويل بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي (A/71/679، و A/71/787، و A/71/836/Add.12)

البند ١٥٧ من جدول الأعمال: تمويل بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (A/71/615، و A/71/759، و A/71/759/Corr.1، و A/71/759/Corr.2، و A/71/836/Add.4)

البند ١٦٣ من جدول الأعمال: تمويل العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (A/71/642، و A/71/775، و A/71/836/Add.7)

٢٧ - **السيدة بارتسيوتاس** (المراقبة المالية): عرضت تقرير أداء الميزانية للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٥ حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦ (A/71/679) والميزانية المقترحة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨ (A/71/787) لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، فقالت إن الميزانية التي اقترحها الأمين العام للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨ بأكملها تبلغ ٣٣٦,٦ مليون دولار. وبعد نشر التقرير ذي الصلة (A/71/787) ونظر اللجنة الاستشارية فيه، قرر مجلس الأمن، في قراره ٢٣٥٠ (٢٠١٧)، إغلاق بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي بحلول ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، وإنشاء بعثة متابعة لحفظ السلام تدعى بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي. وأشارت إلى أنها راسلت بعد ذلك رئيس اللجنة الاستشارية لتبلغها بقرار المجلس وبالآثار المالية للقرار وبما تعتزم الأمانة العامة القيام به في هذا الصدد.

٢٨ - واستطردت قائلة إنه في ضوء الاستعراض الجاري لطرائق إغلاق بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي والانتقال إلى بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي، أبلغت الأمانة العامة اللجنة الاستشارية باحتياجات إرشادية تبلغ ١٥٣,٢ مليون دولار لفترة الستة أشهر الانتقالية من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، والمقدرة على أساس المعلومات المتاحة في ذلك الوقت. وسيُجرى تقييم شامل بغية عرض ميزانية بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي للفترة من ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨ لتنظر فيها الجمعية العامة خلال الجزء الرئيسي من دورتها الثانية والسبعين. وستشرع الأمانة العامة فوراً في تخفيض مهام بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي على مراحل، بما يكفل الحفاظ على المهام البالغة الأهمية، وستعطي هذه البعثة الأولوية للجهود الرامية إلى كفالة انتقال ناجح إلى بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي.

٢٩ - وعرضت المتكلمة تقرير أداء الميزانية للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦ (A/71/615) والميزانية المقترحة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨ (A/71/759، و A/71/759/Corr.1، و A/71/759/Corr.2) لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، فقالت إن الميزانية المقترحة، التي تبلغ ٣٨,٠ مليون دولار للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨، تمثل زيادة بنسبة ٤,٢ في المائة بالمقارنة مع ميزانية الفترة ٢٠١٦/٢٠١٧. وأشارت إلى أن البعثة ستواصل تعزيز وتوطيد السلام والأمن وسيادة القانون والاستقرار في كوسوفو وفي المنطقة، بما في ذلك تعزيز الدور الذي تضطلع به في تعزيز وحماية حقوق الإنسان في كوسوفو من خلال العمل النشط مع مؤسسات كوسوفو.

٣٠ - وعرضت المتكلمة تقرير أداء الميزانية للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦ (A/71/642) والميزانية المقترحة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨ (A/71/775) للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، وقالت إن الميزانية المقترحة للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨ تبلغ ١ ٠٢٣,١ مليون دولار، ما يمثل انخفاضا قدره ٠,٧ في المائة بالمقارنة مع ميزانية الفترة ٢٠١٦/٢٠١٧. وأشارت إلى أنه، عملاً بقرار مجلس الأمن ٢٢٩٦ (٢٠١٦)، ستواصل العملية المختلطة نقل عدد من المهام إلى فريق الأمم المتحدة القُطري، وهي مهام لم تعد مشمولة بتكليف أو تَبيّن أن للفريق ميزة نسبية تمكّنه من تنفيذها.

٣١ - **السيد رويس ماسيو** (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): عرض تقرير اللجنة الاستشارية بشأن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي (A/71/836/Add.12)، وقال إن تعليقات اللجنة الاستشارية على الرسالة الموجهة من المراقبة المالية ترد في الفقرة ١٧ من التقرير.

٣٢ - وفي ضوء ماقرره مجلس الأمن في قراره ٢٣٥٠ (٢٠١٧)، واعتبارا للتقييم الشامل الذي تضطلع به الأمانة العامة، توصي اللجنة الاستشارية بأن تأذن الجمعية العامة للأمين العام بالدخول في التزامات بمبلغ لا يتجاوز ١٠٥ مليون دولار، يقسم إلى أنصبة مقررة، للإنفاق على البعثة في الفترة من ١تموز/يوليه إلى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧. وتتوقع اللجنة أن معلومات مستكملة عن احتياجات البعثة من الموارد ستُقدم إلى الجمعية العامة عند نظرها في تقرير اللجنة (A/71/836/Add.12). وقال إن تعليقات اللجنة الاستشارية على تمويل بعثة الأمم المتحدة لدعم العدالة في هايتي ترد في الفقرة ١٩ من تقرير اللجنة.

٣٣ - وعرض تقرير اللجنة الاستشارية عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (A/71/836/Add.4)، فقال إنه من دواعي القلق أن الرصيد النقدي للبعثة لا يغطي الاحتياطي النقدي التشغيلي لمدة ثلاثة أشهر. وأردف قائلا إن اللجنة الاستشارية توصي بعدد من التخفيضات في الاحتياجات المقترحة من الخدمات الاستشارية وسفر الموظفين وتلاحظ حالة الوظائف الثابتة والمؤقتة الشاغرة في البعثة. وتلاحظ أيضا الجهود التي تبذلها بعثة الإدارة المؤقتة في كوسوفو لمواءمة عدد المركبات بما يتناسب مع الاحتياجات المتوقعة لكل فئة من فئات الموظفين ضمن حدود النسب الموحدة. وتشدد اللجنة الاستشارية على ضرورة زيادة الوضوح فيما يتعلق بإعادة توزيع الأموال لاستخدامها في الأنشطة البرنامجية والأنشطة الأخرى في فترات الميزانية، وتؤكد أن حالات النقص في إنفاق الميزانية لا تبرر تلقائيا استخدام الأموال المتاحة لأغراض غير مدرجة في الميزانية.

٣٤ - وعرض تقرير اللجنة الاستشارية عن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (A/71/836/Add.7)، فقال إن اللجنة الاستشارية توصي بتخفيضات تقارب ١٥ مليون دولار في الميزانية المقترحة للبعثة. وهذه التخفيضات ناتجة عن إلغاء

سبع وظائف يقترح إعادة ندبها وتطبيق معدلات شغور أعلى من المعدلات المقترحة. ويوصى بإجراء مزيد من التخفيضات في عدد من الفئات، بما في ذلك الخدمات الاستشارية، والسفر في مهام رسمية، والمرافق والهياكل الأساسية، وتكنولوجيا المعلومات، والاتصالات. ويساور اللجنة الاستشارية قلق من أن الجهود البيئية للعملية المختلطة، لا سيما فيما يتعلق بتوليد الطاقة الشمسية، ما زال معظمها في مراحل التخطيط، وهي تتوقع أن تكثف الجهود الرامية إلى تقليص الأثر البيئي الإجمالي للعملية المختلطة، بناء على ما طلبته الجمعية العامة في قراريها ٦٩/٣٠٧ و ٧٠/٢٨٦.

٣٥ - وسيقدم تقرير مشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة عن أحدث استعراض استراتيجي للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور إلى مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي ومجلس الأمن بحلول أيار/مايو ٢٠١٧. وأعرب المتكلم عن ثقة اللجنة الاستشارية في أن الأمين العام سيستعرض احتياجات العملية المختلطة في ضوء أي قرارات يتخذها المجلس عقب نظره في التقرير وسيقدم، حسب الاقتضاء، ميزانية منقحة لاحتياجات البعثة.

٣٦ - **السيدة نالوانغا** (أوغندا): تكلمت باسم مجموعة الدول الأفريقية، فقالت إن مجموع نفقات عمليات حفظ السلام للفترة ٢٠١٥/٢٠١٦، كما ورد في تقرير الأمين العام الاستعراضي عن تمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام (A/71/809)، بلغ ٨ ٠١٧,٤ مليون دولار مقابل ميزانية معتمدة قدرها ٨ ٢٩٦,٦ مليون دولار، تستثنى منها تبرعات عينية مدرجة في الميزانية. وتُقدّر الموارد المالية اللازمة لعمليات حفظ السلام للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨ بمبلغ ٧ ٩٧١,٦ مليون دولار مقارنة بمستوى الموارد المعتمد للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧ والبالغ ٧ ٨٨٨,٩ مليون دولار، وهو ما يمثل زيادة صافية نسبتها ١ في المائة. وأعربت المتكلمة عن تطلع المجموعة إلى النظر في الميزانيات المقترحة لكل بعثة.

٣٧ - وأشارت إلى أن الأمين العام طلب إليه في قرار الجمعية العامة ٧٠/٢٨٦ تقديم تقرير عن التدابير المتخذة لزيادة مشاركة المرأة في عمليات حفظ السلام. وقالت إن المجموعة تتطلع إلى الانتهاء في عام ٢٠١٧ من إعداد التقييم الشامل للتدابير المتخذة لتعزيز المساءلة من أجل إدماج المنظور الجنساني في تنفيذ الولايات المنوطة بالبعثات وتقديم الدعم الاستراتيجي والتقني إلى جميع العناصر الفنية للبعثات، تمشيا مع توصيات الدراسة العالمية بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

٣٨ - وأكدت الجمعية العامة في قرارها ٦١/٢٧٦ الدور الحاسم الذي تؤديه المشاريع السريعة الأثر في تعزيز الصلة بين البعثات والسكان المحليين، وطلبت إلى الأمين العام في قرارها ٧٠/٢٨٦ أن يعزز أثر هذه المشاريع في سياق التصدي للتحديات الأساسية. فقد اقترُح تخصيص ميزانية قدرها ١٨ مليون دولار خلال الفترة ٢٠١٧/٢٠١٨ لتنفيذ مشاريع سريعة الأثر في تسع بعثات لحفظ السلام، بالمقارنة مع ٢٠ مليون دولار للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧، وهو فرق يعكس إغلاق عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار. وتطلب المجموعة إلى الأمين العام توضيح الفرق بين المشاريع السريعة الأثر والأنشطة البرنامجية ومراجعة الحد الأقصى لميزانية المشاريع السريعة الأثر.

٣٩ - وأردفت قائلة إن المجموعة تحيط علما بالاجتماع الذي يُعقد كل ثلاث سنوات للفريق العامل المعني بالمعدات المملوكة للوحدات الذي عقد في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ وتتطلع إلى المشاورات غير الرسمية بشأن بند جدول الأعمال ذي الصلة. ويتعين أيضا تناول مسألة الحد من العبء الواقع على البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة نتيجة التأخر في سداد تكاليف المعدات المملوكة للوحدات.

٤٠ - وأشارت إلى أن الأمم المتحدة تدعم حاليا ١٧ عملية من عمليات حفظ السلام العاملة: ١٤ بعثة لحفظ السلام ممولة في إطار حسابات خاصة منفصلة و ٣ بعثات لحفظ السلام ممولة في إطار الميزانية البرنامجية: فريق مراقبي الأمم المتحدة العسكريين في الهند وباكستان، وهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة، ومكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال. وأصدر مجلس الأمن تكليفا بسحب عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار بحلول ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٧ وسحب بعثة الأمم المتحدة في ليبريا بحلول ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٨ وذلك في قراريه ٢٢٨٤ (٢٠١٦) و ٢٣٣٣ (٢٠١٦)، على التوالي. ويعكس إجمالي الاحتياجات من الموارد المقترحة للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨ خفض التكاليف المرتبطة بإغلاق عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، وسحب بعثة الأمم المتحدة في ليبريا، وإعادة تشكيل وترشيد العمليات في العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

٤١ - وأعربت المتكلمة عن يقين المجموعة من أن توضيحات إضافية ستُقدم فيما يتعلق بتقليص بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي والانتقال إلى بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي، وأن جميع القواعد والإجراءات ذات الصلة المتعلقة بالميزانية سوف تتبع لتمكين عملية انتقال سلسة لا تؤثر سلبا على تنفيذ الولاية على أرض الواقع.

٤٢ - وتابعت قائلة إن المجموعة ترحب بالتقدم المحرز في تعزيز الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، ولا سيما توقيع الإطار المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعزيز الشراكة في مجال السلام والأمن في نيسان/أبريل ٢٠١٧. وأعربت عن تطلع المجموعة أيضا إلى صدور تقرير الأمين العام عن الخيارات المتاحة للتخطيط لعمليات الاتحاد الأفريقي لدعم السلام وتحديد الولايات المنوطة بها وتمويلها بصورة مشتركة، على النحو المطلوب في قرار مجلس الأمن ٢٣٢٠ (٢٠١٦)، كما أعربت عن تأكيد المجموعة من جديد أن الأنصبة المقررة هي أكثر المصادر موثوقية واستدامة لدعم هذه العمليات.

٤٣ - وفيما يتعلق ببعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، قالت إن المجموعة ترحب بالتنفيذ الناجح للاتفاق السياسي الشامل والجامع الموقع في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ وتلاحظ أن استعراضا استراتيجيا للبعثة ينتظر أن يتم بحلول ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧. والمجموعة موقنة من أن أي تخفيضات في العنصرين العسكري والمدني للبعثة ستأخذ في الاعتبار الحاجة إلى التنفيذ الفعال لولاية البعثة وسوف تطبق بالتشاور مع الحكومة المضيفة والجهات الأخرى صاحبة المصلحة.

٤٤ - وتمثل العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة نموذجا مبتكرا للشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي أسهم إسهاما كبيرا في دعم السلام والمصالحة الوطنية وحماية المدنيين في دارفور. وتحيط المجموعة علما بالميزانية المقترحة للبعثة للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨، التي من شأنها أن تكفل الموارد الكافية للعملية المختلطة لتحقيق الهدف من ولايتها وهو التوصل إلى تسوية سياسية دائمة وأمن مستدام في دارفور. وستدرس المجموعة بدقة تقرير أداء ميزانية البعثة (A/71/642)، ولا سيما المعلومات المتعلقة بالآثار البيئية لأنشطتها والاتساق في تسجيل بنود النفقات. وستطلب أيضا المزيد من التوضيحات بشأن الخطوات المتخذة لنقل عدد من مهام البعثة إلى فريق الأمم المتحدة القطري، وكذلك تفاصيل عن أثر مشاريع تحقيق الاستقرار المجتمعي على السكان المحليين بغية القول هل ينبغي تعزيز التمويل المخصص لهذه المشاريع. وختمت حديثها قائلة إن المجموعة ستلتمس إيضاحات بشأن الأساس المنطقي وراء التغييرات التي اقترح الأمين العام إجراءها في الهيكل التنظيمي للعملية المختلطة وأثرها على عمل البعثة.

٤٥ - **السيد فونيس إنريكيس** (السلفادور): تكلم باسم جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، فقال إن الجماعة تؤكد من جديد تضامنها مع هايتي وتسلم بأهمية الجهود الدولية الرامية إلى دعم الأولويات الوطنية للبلد. وأردف قائلا إن البلدان الأعضاء في الجماعة أثبتت التزامها بوضع الشعب الهايتي على طريق الاستقرار والسلام والتنمية من خلال المساهمة بمعظم أفراد البعثة من العسكريين وأفراد الشرطة والتعاون التقني وتقديم المساعدة الإنسانية والأفرقة الطبية من خلال القنوات الثنائية والمنظمات الإقليمية ومنظومة الأمم المتحدة. وأردف قائلا إن الجماعة تعتز بعمل البعثة، لا سيما الأداء النموذجي لعنصرها العسكري. وفي معرض إشارته إلى قرار مجلس الأمن تمديد ولاية البعثة لفترة نهائية مدتها ستة أشهر، وإنشاء بعثة متابعة لحفظ السلام، أكد أن بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي ستتلقى نفس الدعم الذي كانت بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي تتلقاه من الجماعة طيلة وجودها.

٤٦ - وقال إنه يتعين حماية المكاسب التي حققتها بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، ولا سيما في مجال الأمن، حتى ومهامها تُنقل إلى بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي والحكومة والفريق القُطري. واسترسل قائلا إنه بالنظر إلى ضعف البلد إزاء الأزمات الإنسانية والمشاكل الصحية والتحديات الاجتماعية الأخرى، من المهم أن يستمر وجود المجتمع الدولي ومشاركته ومن الضروري التأكيد أن الأمم المتحدة ستواصل دعم هايتي. وفي هذا الصدد، ينبغي أن تأخذ مناقشات ميزانية البعثة في الاعتبار دور البعثة في تعزيز المؤسسات وسيادة القانون وحقوق الإنسان وأمن العاملين في أرض الميدان.

٤٧ - وارتأى المتكلم أنه ينبغي توفير مستوى كاف من الموارد للأنشطة البرنامجية بغية النهوض بجدول أعمال بناء السلام. وينبغي أن تواصل بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي برامج الحد من العنف المجتمعي والمشاريع السريعة الأثر، نظرا لما لها من أهمية في تعزيز السلام والأمن المستدامين، تمشيا مع أولويات حكومة هايتي. وأعرب المتكلم عن تأييد جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر

الكاريبي لسلطة الالتزام التي أوصت بها اللجنة الاستشارية للإنفاق على بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي للفترة من ١تموز/يوليه إلى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ وعن تطلع الجماعة إلى النظر في ميزانية بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي خلال الجزء الرئيسي من الدورة الثانية والسبعين للجمعية العامة.

٤٨ - واسترسل قائلا إن الجماعة تعترض على أي تخفيضات اعتباطية في موارد البعثة دون تبرير تقني. إذ ينبغي أن تستند ميزانية بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي وميزانية بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي، مثلهما مثل ميزانيات سائر بعثات حفظ السلام، إلى معايير فنية من بينها الحالة السائدة على أرض الميدان والولايات ذات الصلة التي يقررها مجلس الأمن، بدلا من استنادهما إلى حدود مصطنعة لا تتجاوزها الميزانية. وحث المتكلم جميع الدول الأعضاء على مواصلة دعم جهود إعادة الإعمار وتحقيق الاستقرار والتنمية في هايتي.

٤٩ - **السيدة بربوسا ليما كورتس** (البرازيل): قالت إن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي بعثة ناجحة أيما نجاح، فقد نشرت أكثر من ١١٠ آلاف جندي من أمريكا اللاتينية ومن جميع أنحاء العالم لمساعدة السلطات الوطنية في ضمان بيئة آمنة ومستقرة للشعب الهايتي، ودعم إعادة إعمار البلد بعد الكوارث الطبيعية. وقد أسهمت البرازيل في البعثة بقوات، ومارست القيادة العسكرية في البعثة لمدة ١٣ عاما. وقالت إن البلدان في منطقتها تعتز بإسهام العنصر العسكري للبعثة في تنفيذ ولايتها بنجاح.

٥٠ - وطوال فترة نشرها، كانت البعثة ملتزمة التزاما تاما بتنفيذ الولاية المنوطة بها، ولم تتعرض لأي مشاكل تتصل بعراقيل غير معلنة، أو عدم فعالية القيادة والسيطرة، أو رفض إطاعة الأوامر، أو عدم الرد على الهجمات على المدنيين، أو عدم كفاية المعدات. ورغم أن البعثة واجهت انتكاسات، فقد كانت المحاولات الرامية إلى تقويض إرثها خاطئة ومضلِّلة وغير مسؤولة.

٥١ - ورغم التقدم المحرز لا يزال هناك الكثير من التحديات. وفي هذا الصدد، قالت إن وفد بلدها يرحب بتوصية الأمين العام بإنشاء بعثة جديدة لحفظ السلام في هايتي، من أجل مواصلة مساعدة الحكومة في جهودها الرامية إلى تعزيز المؤسسات العامة وسيادة القانون وقدرات الشرطة وحقوق الإنسان. وبينما يتم سحب البعثة تدريجيا، يجب أن تعترف المنظمة بإنجازاتها وتطبق الدروس المستفادة وأفضل الممارسات المحددة. وينبغي للجمعية العامة أن تخصص الموارد اللازمة للقيام بتصفية البعثة بشكل مسؤول ومنظم، مع مراعاة الحالة على أرض الواقع. كما يجب أن تتلقى بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي أموالا كافية لضمان التنفيذ الكامل للمهام والأنشطة البرنامجية المنوطة بها، بما في ذلك برامج الحد من العنف المجتمعي والمشاريع السريعة الأثر.

٥٢ - **السيد تشافاري كابيو** (جمهورية فنزويلا البوليفارية): قال إن جمهورية فنزويلا البوليفارية، تمشيا مع التزامها المعهود بضمان الاستقرار والرفاه لشعب هايتي، تنشط في التعاون الثنائي مع السلطات الهايتية من أجل دعم التنمية والاستقرار السياسي والاجتماعي في هايتي بوصفها دولة حرة وذات سيادة.

٥٣ - وفي حين أدى عمل البعثة منذ إطلاقها في عام ٢٠٠٤ إلى زيادة الاستقرار في هايتي، فإنه يلزم بذل جهود متواصلة لتعزيز سيادة القانون والمؤسسات العامة في البلد. وفي هذا الصدد، قال المتكلم إن وفد بلده يولي اهتماما بالغا لتوصيات الأمين العام واللجنة الاستشارية بشأن أداء ميزانية البعثة وتمويلها، ويتطلع إلى استعراض الميزانية المقترحة لبعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي في الدورة الثانية والسبعين للجمعية العامة. واعتبر أنه يجب خلال الانتقال إلى بعثة دعم نظام العدالة في هايتي توفير ما يكفي من الموارد اللوجستية وموارد الميزانية لضمان استمرار المشاريع ذات الأثر السريع وغيرها من المبادرات الرامية إلى بناء قدرات الشرطة الوطنية الهايتية وتعزيز مؤسسات العدالة الرئيسية في هايتي، وهي التي أسهمت إسهاما كبيرا في نجاح البعثة إلى الآن. ويجب أيضا تعزيز آليات التعاون من أجل دعم الانتقال الناجح من التدخلات الإنسانية الطارئة إلى البرامج الموجهة نحو التنمية. وفي هذا الصدد، فإن التخفيضات المقررة في ميزانيات حفظ السلام يجب ألا تؤثر على البرامج القائمة في هايتي، ويجب على اللجنة أن تكفل ما يكفي من الموارد لبعثتي الأمم المتحدة في هايتي (بعثة تحقيق الاستقرار وبعثة دعم نظام العدالة) للوفاء بولايتيهما.

٥٤ - **السيدة نيكوديفيتش** (صربيا): قالت إن دور بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو ذو أهمية بالغة لبلدها. فبسبب انعدام الثقة بين الطوائف العرقية في كوسوفو والمنطقة، يكون وجود البعثة ونهجها المحايد، استنادا إلى قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩)، أمرا لا غنى عنه لتنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها بين بلغراد وبريشتينا في إطار الحوار الذي ييسّره الاتحاد الأوروبي.

وبالنظر إلى الدور الفني الذي تضطلع به البعثة في الحفاظ على الاستقرار الطويل الأمد في الإقليم، ينبغي الإبقاء على ولايتها وتعزيز نطاق أنشطتها. وأعربت المتكلمة عن اتفاق وفد بلدها مع تأكيد الأمين العام في تقريره المقدم إلى مجلس الأمن عن البعثة (S/2017/95) على الحاجة إلى ضمان أن يتوفر للبعثة الموارد المناسبة لمواجهة التحديات الحالية والناشئة، بما في ذلك عملية المصالحة الهشة وتطور خطر التطرف العنيف.

٥٥ - وقالت إن الأمم المتحدة يتعين عليها أن تتخذ نهجا استباقيا لمسألة كوسوفو وميتوهيا. واعتبرت أن الميل مرارا إلى تهميش البعثة داخل الأمم المتحدة وخفض عدد أفرادها وقدراتها المالية أمر منافٍ للبداهة ومضرّ نظرا لاستمرار التحديات على أرض الميدان. وأوضحت أن من شأن زيادة حضور البعثة في الميدان تعزيز استعداد الصرب وغيرهم من غير الألبان للمشاركة في تنفيذ الاتفاقات المنبثقة عن الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي، وتشجيع تطبيع العلاقات بين بلغراد وبريشتينا على المدى الطويل، تمشيا مع الأهداف المبينة في الفقرة ٦ من تقرير الأمين العام (A/71/759).

٥٦ - وذهبت المتكلمة إلى أن تقريري الأمين العام واللجنة الاستشارية بشأن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو يتيحان أساسا متينا للمفاوضات بشأن هذا البند من جدول الأعمال. وتؤيد صربيا تنفيذ الأنشطة البرنامجية والمشاريع الملموسة بما يتماشى مع الأهداف المقررة في جميع بعثات حفظ السلام. وعلى الرغم من الزيادة المرحب بها في ميزانية البعثة بناء على اقتراح الأمين العام، وفي ضوء الحالة السياسية والأمنية المعقدة في الإقليم، ينبغي النظر في زيادات إضافية في الميزانية بهدف تعزيز الأنشطة البرنامجية ومشاريع بناء الثقة الرامية إلى تعزيز سيادة القانون وحقوق الإنسان والمصالحة بين الطوائف العرقية.

٥٧ - وأشارت المتكلمة إلى أن التحديات العديدة المتواصلة في أرض الميدان قد أبرزتها تقارير الأمين العام الفصلية المقدمة إلى مجلس الأمن بشأن البعثة، كما تناولتها المذكرة التي قدمها مفوض مجلس أوروبا لحقوق الإنسان عقب المهمة التي قام بها في كوسوفو في شباط/فبراير ٢٠١٧، والتي عبّر فيها عن القلق إزاء الانقسامات العرقية العميقة بعد مرور ١٨ عاما على الصراع. وخلصت من ذلك إلى أنه يجب تعزيز المكون الفني للبعثة، بما في ذلك موظفوها، ولا سيما لإتاحة تنفيذ المشاريع الرامية إلى ضمان العودة النهائية للمشردين داخليا، وهي إحدى المهام الرئيسية للبعثة. فنسبة ١,٩ في المائة فقط من المشردين داخليا هم الذين عادوا بشكل دائم إلى كوسوفو وميتوهيا منذ حزيران/يونيه ١٩٩٩، أقل من ٣٠ في المائة منهم من الصرب، وما زال أكثر من ٢٠٠ ٠٠٠ من المشردين داخليا يعيشون في وسط صربيا، بينما يعيش آخرون وعددهم ١٧ ٠٠٠ مشردين داخل كوسوفو وميتوهيا نفسها. وأشارت إلى أن الأمين العام شدد في تقريره (A/71/759) على أهمية تسهيل عودة المشردين داخليا وإدماجهم في سياق الأنشطة البرنامجية من أجل تعزيز المصالحة بين الطوائف العرقية.

٥٨ - وقد أظهر ارتفاع عدد الهجمات ضد الأقليات في كوسوفو وميتوهيا، والتي بلغت أكثر من ٨ ٠٠٠ هجوما منذ عام ١٩٩٩، الحاجة إلى تعزيز أفراد البعثة وقدراتها البرنامجية في المجالات المتصلة بحقوق الإنسان للطوائف غير الألبانية. وكما أبرز الأمين العام في تقريره (A/71/759)، تقوم الأمم المتحدة باستمرار بتقييم الأثر الملموس على أرض الواقع للتغيرات التي تحدث في تشكيلة الجهات الدولية الفاعلة الأخرى. ونظرا لآثار تلك التغيرات على قدرة البعثة على الاضطلاع بولايتها، يجب تعزيز بعض مكوناتها.

٥٩ - وقالت إن وفد بلدها يؤيد مقترحات الأمين العام الرامية إلى الإبقاء على الوظائف القائمة وإنشاء وظائف أخرى جديدة داخل البعثة. بيد أنه بالنظر إلى الزيادة المتوقعة في عبء العمل المتصل بالمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)، والتخفيض الكبير في عدد موظفي بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو من ٨ إلى ٣ موظفين، ينبغي إنشاء أكثر من وظيفة واحدة لأفراد شرطة الأمم المتحدة لأداء المهام المتصلة بالإنتربول. فمن الضروري توفر ما يكفي من القدرات البشرية لضمان التعاون بين بعثة الأمم المتحدة والإنتربول بطريقة محايدة.

٦٠ - وقالت إن صربيا لا تفهم طلب اللجنة الاستشارية بأن يقدم الأمين العام المزيد من المبررات للإبقاء على ثلاث وظائف حالية: وظيفة واحدة لكبير موظفي الشؤون القانونية (مد-١)، وظيفة واحدة برتبة مد-١ في مكتب دعم المجتمعات المحلية وتيسير شؤونها، ووظيفة واحدة برتبة ف-٤ في المكتب الإقليمي في ميتروفيتسا. وكانت هذه التوصية قُدمت فيما يتعلق بالبعثة بمفردها، وإذا ما طُبقت على كل بعثات حفظ السلام، سيؤدي ذلك إلى طلبات لتبرير كل وظيفة من الوظائف القائمة. ويجب ملء الوظائف الشاغرة منذ أمد بعيد في البعثة على وجه السرعة، على النحو الذي أوصت به اللجنة الاستشارية. وفي هذا الصدد، قالت إن وفد بلدها

سيطلب إلى الأمانة العامة أن تقدم جدولا يبين الوظائف الشاغرة، وتواريخ شغورها، والتواريخ التي بدأت فيها عمليات التوظيف ذات الصلة.

٦١ - **السيد كورتوريال** (الجمهورية الدومينيكية): قال إن بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي ستكلَّف بتعزيز قدرات المؤسسات الوطنية في هايتي بغية ضمان قدرة الحكومة على الاضطلاع بمسؤولياتها كاملة بعد المرحلة الانتقالية. وقد أصبحت هايتي جاهزة للبناء على الاستقرار السياسي المحقق، كما يتضح من نجاح الانتخابات الرئاسية الأخيرة فيها وانتهاء المرحلة الانتقالية.

٦٢ - وتتوقع الجمهورية الدومينيكية أن تعمل بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي مع حكومة هايتي لتعزيز القدرات المؤسسية، لا سيما في مجالات سيادة القانون والشرطة وحقوق الإنسان؛ وتؤكد التزامها بدعم هايتي في هذه الجهود. وفي هذا الصدد، قال المتكلم إن رئيس بلده عقد مناقشات مثمرة مع رئيس هايتي الجديد، ركزت على المبادرات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية ذات الأهمية المتبادلة لكلا البلدين.

٦٣ - وأعرب المتكلم عن اتفاق بلده يتفق مع الآراء التي أعربت عنها اللجنة الاستشارية بشأن الحاجة إلى دعم الأمين العام في سعيه إلى كفالة توفير الموارد المالية اللازمة لمواصلة مساعدة هايتي. والجمهورية الدومينيكية تؤيد رؤية السلطات الهايتية في تحقيق السلام والعدل والاستقرار والازدهار في هايتي.

٦٤ - **السيدة فاسكويس إسلامي** (شيلي): قالت إن التركيز على الصلة بين الأمن والتنمية كوسيلة لتحقيق السلام المستدام هو حجر الزاوية في بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي منذ إنشائها. وإن استمرار الأمم المتحدة في تقديم الدعم إلى هايتي أمر حاسم في المرحلة الراهنة. وقالت إن وفد بلدها يتفق مع الأمين العام بشأن ضرورة كفالة انتقالٍ مسؤولٍ إلى بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي، يستند إلى الإنجازات المحققة خلال ١٣ عاما السابقة وإلى التزام المجتمع الدولي.

٦٥ - وقالت إنه يجب الاستمرار في تقديم التمويل الكافي للمشاريع السريعة الأثر وبرامج الحد من العنف في المجتمعات المحلية، فقد كان لذلك دور حاسم في توطيد الاستقرار ومساعدة شعب هايتي، بوسائل منها المبادرات الرامية إلى تحسين إمكانية الحصول على الماء وخدمات الصرف الصحي. وبغية الحفاظ على المكاسب التي حققتها البعثة، يجب أن تكفل اللجنة توفير الموارد اللازمة بصورة مرنة وفعالة ويمكن التنبؤ بها لتمكين الانتقال الفعال إلى بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي، مع مراعاة الحالة على أرض الواقع والحاجة إلى تفادي الثغرات الأمنية.

رُفعت الجلسة الساعة ١١:٥٠.